

Joze Goldblat

# Can Nuclear Proliferation Be Stopped?

Summary and Conclusions - Recommendations

جوزيف جولدبلات

هل يمكن وقف الانتشار النووي؟

## الخلاصة والاستنتاجات

تمثل معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية NPT حائلا يقف أمام الفوضى النووية، فقد أرست هذه المعاهدة معايير لضبط السلوك الدولي في المجال النووي، ولذلك فهي تكتسب أهمية قصوى بالنسبة للرقابة على التسلح. وبالرغم من التفاوت في الحقوق والواجبات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، فقد اجتذبت معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية عددا قياسيًّا من المؤيدين، شمل أوكرانيا وروسيا البيضاء وكازاخستان، وهي الدول التي تخلت عن الأسلحة النووية السوفياتية الموجودة على أراضيها. وتحتصر الدول التي لم توقع على المعاهدة حتى عام 2007 في الهند وإسرائيل وباكستان وكوريا الشمالية فقط. وقد كانت تفجيرات التجارب النووية التي أجريت في عام 1998 من جانب الهند وباكستان بمثابة ضربة موجهة إلى نظام منع الانتشار النووي الدولي. غير أن ذلك، على أي حال، لم يكن يمثل بصورة مباشرة أي مساس بمعاهدة عدم الانتشار، فالدولتان ليستا طرفا في المعاهدة. وبالرغم من أن الهند وباكستان قوتان نوويتان بالفعل، فإنهما لا تملكان الحق في الانضمام إلى المعاهدة كدول نووية؛ نظرا لمخالفة ذلك لنصوص المعاهدة. كما أنه ليس من المحتمل أن تقوم الهند وباكستان بتكرار ما فعلته جنوب أفريقيا عندما لجأت إلى تدمير ما سبق أن أنتجته من أسلحة نووية حتى تتمكن من الانضمام إلى المعاهدة بوصفها دولة غير حائزة لأسلحة نووية.

لقد فشلت المعاهدة في أن تبديد المخاوف من إمكانية العودة مرة أخرى إلى استخدام الأسلحة النووية. وإنه لمن الصعب أن نفهم لماذا بعد انتهاء مواجهات الحرب الباردة، لم يتحقق أي تغيير في موقف الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بالتخلص من الأسلحة النووية المتوسطة المدى، وسحب معظم الأسلحة النووية التكتيكية إلى مناطق تجميع، وبدء عملية تفكيك الأسلحة الاستراتيجية، وتغيير حالة الاستعداد النووي للدول الكبرى. إن هذا التصلب أمر يدعو إلى الاستغراب، حيث إن كل دولة حائزة للسلاح النووي تمتلك من القوات المسلحة التقليدية ما يفوق كما ونوعا ما لدى خصومها المحتملين غير الحائزين للأسلحة النووية، ولن تكون بحاجة إلى اللجوء إلى الأسلحة النووية لوقف أي عدوان قد يشنه عليها هؤلاء الخصوم. إن ما يُطرح من مبررات للإبقاء على خيار استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة عليها في مواجهة احتمال التعرض للهجوم بأسلحة كيميائية أو بيولوجية ليس مقنعا. فتأثيرات الأسلحة الكيميائية من حيث القدرة التدميرية لا تختلف كثيرا عن تلك التي تسببها المتفجرات التقليدية. ورغم ما للأسلحة البيولوجية من تأثيرات خطيرة، فإن هناك عددا من التدابير الوقائية التي يمكن اتخاذها للتخفيف من آثار هجوم بيولوجي، بينما يكاد يستحيل عمل أي شيء للتخفيف من الدمار الذي يخلفه هجوم نووي. وفي حالة استشعار أي تهديد كيميائي أو بيولوجي، فسيكون استخدام الأسلحة التقليدية بكثافة كافيا للرد على هذا التهديد. ولم يتبق من دور للأسلحة النووية الآن إلا قوة الردع الذي يحمل طابع الانتقام ويتمثل في التهديد بالمبادرة باستخدام هذه الأسلحة. لقد أعلنت جميع الدول الحائزة

للأسلحة النووية أن هذه الأسلحة ليست موجهة ضد أي دولة، ولكن حتى الآن، فإن ضمانات الأمن النووي التي قدمتها إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لا تزال خاضعة للقيود، وغير متسقة، وغير ملزمة قانوناً.

لقد كان من المقرر أن يعقب المعاهدة الشاملة لوقف التجارب النووية CTBT لعام 1996، معاهدة أخرى تحظر إنتاج المواد الانشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية. وبعد مرور عشر سنوات لا تزال المعاهدة الأولى لم تدخل حيز التنفيذ، أما بالنسبة للمعاهدة الأخرى فلم يحدث حتى مجرد التفاوض بشأنها. والواقع أن المنافسة في مجال الأسلحة النووية لم تتوقف، كما يتضح من إلغاء معاهدة الحد من الأنظمة المضادة للصواريخ الباليستية ABM التي أبرمت عام 1972؛ ومن استمرار الولايات المتحدة في بناء نظام الدفاع الصاروخي الاستراتيجي على مستوى العالم، وخطة نشر الصواريخ الأمريكية الاعتراضية ومواقع رادارات التتبع في وسط أوروبا، وبرنامج الولايات المتحدة "الإحلال الكفاء reliable replacement" في صورة إدخال تصميمات جديدة من الأسلحة النووية؛ ومن استمرار روسيا في نصب نظام دفاع صاروخي لحماية المنطقة المحيطة بموسكو وتهديدها بالانسحاب من معاهدة أنظمة الصواريخ متوسطة المدى الحاملة للرؤوس النووية INF في 1987؛ ومن اعتزام بريطانيا تحديث أسطول الغواصات ذات التسليح النووي؛ ومن الزيادة المطردة في النفقات العسكرية لكل من الصين وروسيا.

إن التوقف والتراجع في مفاوضات نزع السلاح النووي يقوّض نظام عدم الانتشار إذا ظل مخزون الأسلحة النووية عند هذا المستوى المخيف (حوالي 27000 رأس نووي). ومن شأن وقف إنتاج البلوتونيوم أو اليورانيوم عالي التخصيب وهو المكوّن الأساسي للأسلحة النووية، أو وقف إنتاجهما معاً، أن يؤدي - على أقل تقدير - إلى الحد من حجم الترسّانات النووية المحتملة. وسوف يؤدي تجريد الدول الحائزة للأسلحة النووية من حقها في إنتاج مواد انشطارية غير خاضعة لنظام الضمانات باتخاذ إجراء حاسم بوقفها، إلى التقليل من الفوارق الحالية بين أطراف المعاهدة فيما يتعلق بتطبيق نظام الضمانات النووية. ففي حين أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ملزمة بموجب المعاهدة بتطبيق نظام الضمانات على كل أنشطتها النووية، فإن الدول الحائزة لهذه الأسلحة ليست ملزمة بذلك؛ وقد حدث أن قامت هذه الدول الأخيرة بتسليم عدد محدود من المنشآت النووية إلى الرقابة الدولية، ولكنها لم تفعل ذلك إلا على أساس طوعي. وبموجب المعاهدة التي تسعى الولايات المتحدة لترحها، فلن يكون هناك إلزام بالتحقق من مخزون المواد القابلة للاستخدام في صنع الأسلحة مما سبق إنتاجه بالفعل، ولكن عملية التحقق من عدم إنتاج مثل هذه المواد في المستقبل يمكن، بل ينبغي، أن تطبق على الجميع بلا تفرقة. وبصفة خاصة، يجب أن تكون وحدات التخصيب وإعادة التدوير في المناطق التابعة لأطراف المعاهدة خاضعة لعمليات التفتيش الدولي بلا تمييز. أما بالنسبة لإنتاج اليورانيوم عالي التخصيب بغرض تشغيل المفاعلات البحرية وبعض المفاعلات البحثية فهو شأن يتعين معالجته بصورة منفصلة. وقد أصبحت هناك جدوى متزايدة من استخدام اليورانيوم منخفض التخصيب في محركات الدفع الخاصة بالسفن.

هناك أربع وثلاثون دولة في 2007 تمتلك صواريخ بالستية أو قدرات تكنولوجية ذات صلة بالصواريخ الباليستية المتطورة، وقد أولت هذه الدول اهتماماً كبيراً بنظام الرقابة على تكنولوجيا الصواريخ MTCR. ويقوم هذا النظام على افتراض أن اقتناء أو تطوير المركبات الحاملة للمقذوفات بواسطة دول أجنبية يمكن تأخيرها أو جعله أكثر تعقيداً وتكلفة إذا عمد المنتجون إلى تقييد الصادرات. وفي المدى البعيد، على أي حال، قد يصبح من المتعذر تطبيق القواعد التنظيمية الهادفة إلى حرمان غالبية الدول من الحصول على نوعية معينة من الصواريخ أو التكنولوجيات المرتبطة بها، وإلى قصرها على عدد محدود من

الدول. وبالإضافة إلى ذلك، فمن الواضح أن الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي لا يمكن فصلها عن مواصلة تطوير الصواريخ بعيدة المدى.

إن التخلي العالمي عن الصواريخ التي يشملها نظام الرقابة على تكنولوجيا الصواريخ من شأنه أن يختصر بدرجة كبيرة ذلك التباين في التسليح بين "من يملكون" الصواريخ و "من لا يملكونها". بل إنه قد يمهد الطريق نحو حظر عام على جميع الصواريخ الباليستية كما اقترح الرئيس ريجان في عام 1986 في اجتماع قمة ريكيافيك Reykjavik، وعلى جميع صواريخ الكروز القادرة على حمل الرؤوس النووية. وبعد تجريد الدول من الصواريخ، سوف تصبح الطائرات هي الوسيلة المتاحة القادرة على حمل الأسلحة النووية، ولكنها ستكون أكثر تعرضاً من الصواريخ. وإلى أن يبدأ التفكير في طرح مثل هذه المبادرة الطموحة لنزع السلاح، فإن الالتزام الصارم بالمعاهدات المتعددة الأطراف التي تحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل من شأنه أن يقلص من الاستخدام العسكري للصواريخ كحاملة لهذه الأسلحة.

## التوصيات

إن الانتشار النووي لن يمكن وقفه إلا إذا عملت الدول بالتوصيات التالية. وإذا لم يحدث ذلك فقد تعمد بعض الدول أو مجموعات من الدول إلى استخدام فقرة الانسحاب في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية كي تترك نظام عدم الانتشار. وهم قد يفعلون ذلك حتى دون عزم أكيد على أن يصبحوا "دولا نووية"، ولكن بدافع إبداء استيائهم ورفضهم لأسلوب تنفيذ المعاهدة أو بسبب الفشل في تنفيذها.

- يجب أن يُحظر صراحة على جميع الدول الأطراف في المعاهدة، بما في ذلك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، أن تساعد الدول غير الموقعة على المعاهدة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في صناعة الأسلحة النووية.
- يجب أن تعقد جميع الدول الأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية من غير الحائزين لهذه الأسلحة اتفاقيات ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA. وحتى يتسنى إجراء عمليات التحقق الفعالة فلا بد من وضع ضوابط صارمة على الصادرات، والقيام بمراقبة مستمرة لا تتوقف، وتعزيز الحماية المادية للمواد النووية، وضمان الوصول المباشر إلى جميع المعلومات والأماكن ذات الصلة.
- لا ينبغي تزويد أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية، سواء كانت طرفاً في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية أو لم تكن، بأي مواد أو معدات نووية لأغراض مدنية، ما لم تقبل تلك الدولة نظام الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي لنظام الضمانات. كما يجب أن تخضع أيضاً إمدادات المواد والمعدات النووية إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- ينبغي أن يكون لكل طرف الحق في طلب التفتيش الخاص (التفتيش بالتحدي) داخل أراضي طرف آخر يشتبه في عدم امتثاله للمعاهدة.
- ينبغي إنشاء آلية دولية للتعامل مع الشكاوى المتعلقة بعدم الامتثال أو بمزاعم عن انتهاكات أخرى غير تلك المتعلقة بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- يجب التنفيذ الكامل لـ "المبادرة الثلاثية" بين روسيا والولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية حول تقديم نظام ضمانات للمواد الانشطارية التي لم تعد مطلوبة لأغراض عسكرية صرفة.
- ينبغي التقيد عالمياً بجميع الاتفاقيات الخاصة بحماية المواد النووية.

- ينبغي تقييد إعفاء المواد النووية المستخدمة في غير أغراض المتفجرات (مثل محركات الدفع) من الرقابة الدولية تقييدا صارما.
- يجب ضمان حق كل دولة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وهو حق لا يجوز التنازل عنه إلى دولة أخرى، أما بند المعاهدة الذي يسمح بإجراء التفجيرات النووية للأغراض السلمية فيجب الإعلان عن إلغائه وإبطاله.
- يجب أن تدخل المعاهدة الشاملة لوقف التجارب النووية حيز التنفيذ في أسرع وقت ممكن؛ وفي انتظار هذا الحدث، ينبغي مراعاة تعليق جميع تجارب تفجيرات الأسلحة النووية.
- ينبغي أن تبدأ المفاوضات لإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. ويجب أن توفر المعاهدة، أو أن يتبعها، إنشاء سجل عالمي شامل يجرى تحديثه بانتظام للمخزون من البلوتونيوم واليورانيوم عالي التخصيب.
- ينبغي أن تتضمن كل الدول المنتجة للصواريخ إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك Hague Code of Conduct بشأن مراقبة تكنولوجيا الصواريخ، وأن يتوقف إضفاء السرية على إجراءاتها. ولا بد من تشديد قواعدها وجعل قيودها ملزمة قانونا. ويجب أن يُعهد إلى هيئة دولية مسؤولة مراقبة تنفيذ واحترام هذه القواعد.
- يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تستأنف مفاوضات نزع السلاح النووي، وأن تولي اهتماما خاصا بالأسلحة النووية التكتيكية التي قد تؤدي إلى نشوب حرب نووية. وينبغي أيضا أن تعيد تأكيد التزامها بإزالة جميع الأسلحة النووية من ترساناتها بلا رجعة.
- ينبغي ألا يُسمح بالانسحاب من معاهدة منع الانتشار، أو أن يُسمح به فقط من خلال غالبية مؤهلة من أطراف المعاهدة وتحت شروط وقيود مشددة.
- يجب أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات موحدة وملزمة قانونا وغير مشروطة بأنها لن تستخدم الأسلحة النووية ضد الدول الأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية من غير الحائزين لها.
- ينبغي أن تعامل المعاهدة باعتبارها وثيقة دولية ملزمة سارية في وقت السلم وفي وقت الحرب.